

تدبير الشأن العام المحلي وتقييم سنة من تفعيل مقتضيات ضابط البناء بإقليم تاونات

◆ تاونات: سعيد بقلول



◆ قال حسن بلهدفة عامل إقليم تاونات، في معرض كلمته الافتتاحية والتوجيهية، بمناسبة ترؤسه مؤخرًا أشغال اللقاء التواصلي الأول، المتعلق بتدبير الشأن العام المحلي، بكون اللقاء الذي احتضنت أشغاله القاعة الكبرى للمحطة عمالة الإقليم، بحضور الكاتب العام للعمالة ورئيس وأعضاء المجلس الإقليمي، ورجال السلطة، ومدير وبعض أطر الوكالة الحضرية لتازة، ورؤساء الجماعات الترابية، والكتاب العامين وتقني الجماعات الترابية، أن اللقاء يعد الأول من نوعه في إطار الولاية الجديدة للمجالس الجماعية المنبثقة عن انتخابات 4 شتنبر 2015، مهنتا في الوقت نفسه كافة الرؤساء، سواء الجدد أو الذين أعيد انتخابهم على الثقة التي حظوا بها من طرف الناخبين، مذكرا بالدور الهام للجماعة في تنشيط الاقتصاد المحلي وإنعاش الاستثمارات، والمساهمة في وضع أسس التنمية المستدامة، وحرص المشرع على توسيع اختصاصات وصلاحيات المجالس الجماعية ورؤسائها، داعيا إياهم إلى الاستحضر خلال ممارسة مهامهم التمثيلية لكافة الرهانات والتحديات، التي من شأنها أن تعيق انخراطهم الفعلي، ومساهماتهم البناءة في مسلسل التنمية البشرية في أبعدها الثلاثة، والتمثلة في البعد المحلي والإقليمي والجهوي، وكذا العديد من التوجهات التي تهم مجالات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والإدارة الجماعية، والمجالس المحلية، والمالية المحلية، والممتلكات الجماعية وقطاع التعمير والشرطة الإدارية، والمنازعات القضائية، والتخطيط وإعداد برامج العمل والتعاون والشراكة والنظافة والتطهير وتهيئة المجال واستغلال الملك

العمومي.

وقد عرف اللقاء التواصلي الأول، إلقاء ثلاثة عروض لها علاقة بتدبير الشأن العام المحلي، حيث تطرق العرض الأول الذي سلط من خلاله مصطفى صدوق رئيس قسم الجماعات المحلية بالعمالة، الضوء على أهم المستجدات التي جاءت بها القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات والعمالات والأقاليم. في حين قدم محمد كرازي، رئيس قسم التنسيق والمراقبة الداخلية بالعمالة، عرضا حول مخطط التنمية المندمج لإقليم تاونات، الذي تم إعداده في إطار تشاركي من طرف المجلس الإقليمي، بتعاون وتنسيق مع وكالة إنعاش وتنمية أقاليم شمال المملكة، وتم تقديم نتائج الدراسة المتعلقة به خلال اللقاء الموسع المنعقد بمقر العمالة بتاريخ 8 يونيو

بالمقتضيات التطبيقية للقوانين الجديدة للجماعات والعمالات والأقاليم. وزوال اليوم نفسه، احتضن مقر عمالة الإقليم لقاء موسعا مماثلا، افتتحت أشغاله بكلمة لعامل الإقليم، ومداخلة لمدير الوكالة الحضرية لتازة، وتقديم عرض من طرف مكتب الدراسات حول ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة، حيث خصص موضوع اللقاء لتقييم سنة من تفعيل مقتضيات ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة، بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية، والمجموعات السكنية، وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها.

2015، لتختتم سلسلة العروض، بعرض لمصطفى مقماش المكلف بخلية الافتتاح والتفتيش بالعمالة، استعرض فيه حصيلة أنشطة الخلية بناء على نتائج الزيارات الميدانية، التي قامت بها للجماعات الترابية بالإقليم برسم الفترة الممتدة ما بين 2009 و2015 في إطار مواكبة التدبير الإداري والمالي والتقني لهذه الجماعات والملاحظات الشكلية.

وفي السياق ذاته أعرب رؤساء المجالس الترابية في مجمل مداخلاتهم، على تلمين مبادرة تنظيم هذا اللقاء التواصلي من طرف عامل الإقليم، لكونه يشكل بالنسبة لهم مناسبة للتواصل، وفرصة سانحة للنقاش والحوار وتبادل الرؤى والتصورات، حول مجموعة من القضايا التي تشغل بالهم، في علاقة بتدبير الشأن العام المحلي، لاسيما المرتبطة